مجلة *جامعة الملك عبدالعزيز:* الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٩ ص ص: ١٧٧- ١٩٢ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-9.7

أثر اختلاف مفهوم القيم والأخلاق العامة في تحديد نوعية القوانين والحقوق: دراسة مقارنة بين الدول الغربية والدول الإسلامية

د. أحمد صلاح الدين بالطو

أستاذ مساعد في قسم القانون العام – كلية الحقوق

جامعة الملك عبد العزيز

مستخلص. تقوم هذه الدراسة باستعراض القيم الأخلاقية المختلفة في الدول الإسلامية والغربية، وذلك من خلال تناول بعض الأساسيات التي تتفق عليها أغلبية الدول الإسلامية من ناحية، والأساسيات التي تقوم عليها معظم الدول الغربية من ناحية أخرى. الهدف من ذلك هو محاولة الوصول إلى السبب الحقيقي وراء اختلاف القوانين والحقوق الممنوحة في الدول الإسلامية والغربية. إن دراسة المنظومة الأخلاقية والقيمية العامة للمجتمع الإسلامي والغربي تشمل دراسة جميع العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية التي تؤثر على كل مجتمع، بمعنى أن مجموع هذه العوامل يؤسس نظام أخلاقي عام، يتم من خلاله تطبيق وتفسير القوانين والحقوق في الواقع العملي.

بينما تقوم القيم والأخلاق العامة في معظم الدول الغربية على كل ما يحقق مصلحة واستقلالية للإنسان نفسه، تقوم المنظومة الأخلاقية العامة في معظم الدول الإسلامية على أحكام الدين الإسلامي ومبادئه. فمن ناحية، تقوم هذه الدراسة بتحليل بعض السياقات التاريخية للدول الغربية التي ساهمت بشكل كبير في تحول تركيز المنظومة الأخلاقية من الدين المسيحي إلى الإنسانية والعلمانية والعقلانية البحتة. ومن ناحية أخرى، تقوم الدراسة بالتأكيد على مكانة الدين الإسلامي باعتباره المصدر الأساسي للمنظومة الأخلاقية لمعظم الدول الإسلامية، لدرجة أن الإخلال بتعاليم الدين الإسلامي يؤدي بالضرورة إلى الإخلال باستقرار المجتمع داخل الدول الإسلامية.

لذلك، تستنتج هذه الدراسة، أن السبب الرئيس لاختلاف القوانين والحقوق بين الدول الإسلامية والغربية، يرجع إلى اختلاف القيم والأنظمة الأخلاقية لكلاً منهما، والتي تؤثر بشكل كبير في طبيعة ومضمون هذه القوانين والحقوق. بينما تمنح المنظومة الأخلاقية الإسلامية الحريات التي تتوافق مع تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية والمجتمع المسلم، تعترف المنظومة الأخلاقية الغربية بأي نوع من الحريات لمجرد أنها تزيد من حرية الفرد واستقلاله، حتى لو كان ذلك على حساب الدين أو المجتمع.

المقدمة

بالرغم من اعتراف الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان الدولية بالأخلاق العامة للمجتمع أساساً مشروعاً يتم بموجبه تحديد مضمون الحقوق والقوانين وآلية تقييدها، فإن هذا البحث يرى أن جميع هذه المسائل تتحدد في النهاية بحسب الأخلاقيات العامة

المختلفة لكل مجتمع.[١] هذه الأخلاقيات العامة تخضع لمختلف العوامل الثقافية والبيئية، منها العائلة والقبيلة، والنظم السياسية، التي تشكل جميعها أدوار الأفراد داخل المجتمعات. ومن المؤكد أن الأعراف الاجتماعية والممارسات المحلية مهمة للفرد، لدرجة أنه "عند توصل الفرد لأي رؤية لنفسه، فإنه يفكر في هويته، باعتبارها تتحدد بانتمائه للجماعة والأدوار المحددة له فيها."[٢]

لذلك، يقال: إن كل مجتمع له أخلاقيات عامة تتمثل في شبكة متصلة، واحترام ضروري لاستقرار المجتمع ذاته، بحيث لا يمكن التسامح مع الانحراف في الجوانب الدينية والاجتماعية دون تعريض هيكل المجتمع نفسه للخطر.[٣]

ورغم أن العلمانية تشكل العقيدة الأساسية للأخلاقيات العامة الغربية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الدين ينبغي أن يستبعد دوماً من المناخ العام. بل إن ذلك يعني أن الأخلاقيات العامة للمجتمعات الغربية العادية لا تشمل الدين، من واقع أنه جزء أساسي من تلك الأخلاقيات. وحتى فيما يتعلق ببعض الأفراد المتدينين، نجد أن فكرة وجوب سيطرة الدين على القوانين والحقوق والكيانات السياسية قد تظل غير مقبولة لديهم، لأنهم يعتقدون أن أفضل طريقة لمعاملتهم هي المنطق الإنساني وليس التشريع الإلهي.[٤]

على الجانب الآخر، فإن المصدر الشامل للقيم الإسلامية – الدين – يؤثر في الأخلاقيات العامة للدول الإسلامية. ويبدو هذا واضحاً، ليس فقط في رفض الفصل بين الدين والدولة، وإنما أيضاً في حقيقة أنه "لا يوجد نشاط يمكن اعتباره علمانياً بحتاً في حياة المسلم."[٥]

وبينما ترتكز الدول الإسلامية (والأخلاقيات العامة للدول الإسلامية) على الإيمان بالدين الإسلامي، فإن الدول الغربية وأخلاقياتها العامة قد تحولت وجهتها عن الدين إلى العلمانية الإنسانية والعقلانية. وسيتضح أن الدين ليس مكوناً أساسياً في الأخلاقيات العامة لأغلب المجتمعات الغربية، لأن مفهوم الليبرالية ومفهوم لغة الحقوق، يرتبطان بالهروب من الأحكام الدينية.[٦] لذلك، ففي تلك الدول، نجد أن السماح للدين بأن يكون من أهم

---

[١] عبد اللطيف بن سعيد الغامدي، حقوق الإنسان في الإسلام، أكاديمية نايف العربية للبحوث الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٤٨–٥١.

[٢] Joel Feinberg, *The Moral Limits of the Criminal Law: Harmless Wrongdoing* (Vo. 4, Oxford University Press, 1990) 82–84.

[٣] جميل الشرقاوي، دروس في أصول القانون، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٦–٢٩.

[٤] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٠٢–١٠٨.

[٥] M. Y. Rathor and others, 'Is Autonomy a Universal Value of Human Existence? Scope of Autonomy in Medical Practice: a Comparative Study between Western Medical Ethics and Islamic Medical Ethics' (2016) 15 (1) International Medical Journal Malaysia 81, 84.

[٦] ساجر ناصر الجبوري، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٣–٤٧.

أجزاء ومقومات الأخلاقيات العامة، يعد أمراً غير أخلاقي في حد ذاته. علاوة على ذلك، فإن التنوير عزز من تفوق المنطق العقلي على الدين: فإذا كان شيء ما لا يتوافق مع مفاهيم معينة لقواعد المنطق، فإنه يعد غير ملائم.[٧]

لذلك، وبسبب غياب الدين من واقع أنه عنصر أساسي في الأخلاقيات العامة الغربية، وبقدر عدم إمكانية إدراك بعض القواعد الدينية باستخدام المنطق الإنساني، يمكن استبعاد الدين من أي دور سياسي. على الجانب الآخر، نجد أن الدول الإسلامية تعرف نفسها بالدين الإسلامي، إذ إن الإسلام يدخل حتماً في رؤيتها للأخلاقيات العامة. وعلى الرغم من أن مختلف المجتمعات الإسلامية لها رؤى مختلفة بشأن حدود دور الدين الإسلامي في الأخلاقيات العامة، إلا أنها تشترك في إيمانها بالإسلام، وبضآلة الأهمية النسبية للفردية، مقارنة بأهمية الدين الإسلامي.[٨]

أهمية البحث

إن أهمية استكشاف هذه الفروقات في مفهوم الأخلاق العامة بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية، توضح الأسباب التي تكمن وراء حقيقة اختلاف مفاهيم القوانين والحقوق والحريات الموجودة في العالمين الإسلامي والغربي، حيث تتجلى بأن اختلاف مفاهيم الأخلاق العامة للمجتمع يؤثر بالضرورة في آلية تحديد مضمون الحقوق والحريات وحدودها. فبينما نجد أن الدين ليس جزءً أساسياً من الأخلاقيات العامة في الدول الغربية، فإنه يمكن تقييد الحقوق والحريات لحماية الفرد وليس الدين، لأن نقطة انطلاق هذه الحقوق والحريات هي حماية حرية الفرد وليس الحفاظ على السلطة الدينية.[٩] وعلى الجانب الآخر، فإن وضع الدين الإسلامي، لكونه حجر زاوية في الأخلاقيات العامة الإسلامية، يؤدي بالكثير من المسلمين إلى اعتبار أي قيد يفرضه الدين ملائماً ومنطقياً بل وواجباً.[١٠]

وعلى الرغم من أن تحديد مضمون الحقوق والحريات يكتسب السلطة والشرعية الأخلاقية فقط من خلال تعظيم استقلال الفرد في المجتمعات الغربية، فإن المجتمعات الإسلامية تقبل الحقوق والحريات فقط إذا انبثقت من التشريع الإسلامي الذي يتميز بالكمال والثبات، مما يؤكد حقيقة أن المعيار الأساسي لقبول القيم والقوانين ومفاهيم الحقوق والحريات الغربية لدى المجتمعات الإسلامية، يعتمد بشكل كبير على ضرورة توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو على الأقل عدم تعارضها مع الأحكام الشرعية.[١١]

---

[٧] محمد فتحي عثمان، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢م، ص٦٦-٦٧.

[٨] ياسر أبو شبانه، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص٢١١-٢١٨.

[٩] منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنة بالدولة القانونية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م، ص٨٢-٨٤.

[١٠] مفرح سليمان القوسي، حقوق الانسان في مجال الأسرة من منظور إسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٨م، ص٩-١٢.

[١١] يسري السيد محمد، حقوق الإنسان في ضوء الكتاب والسنة، دار المعرفة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م، ص٤-٩.

وعلى الرغم من أن الأخلاقيات العامة للشعوب والأمم يمكن أن تشمل، تقريباً، كل المسائل الاجتماعية والسياسية والشخصية المهمة التي يمكن أن تصنع الفروق في التوجهات الخاصة بالحقوق والحريات، إلا أن هذا لا يمنع من التأكيد على وجود عدة نقاط تتفق عليها المجتمعات الإسلامية والغربية، مثل الاتفاق على استخدام لغة حقوق الإنسان، والاعتراف بالأخلاقيات العامة للمجتمع من واقع أنها أساس مهم لتحديد مضمون الحقوق والحريات.[١٢]

خطة ومنهج البحث

يتبع هذا البحث المنهج التحليلي المقارن، حيث يقوم البحث بتحليل العوامل المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث في العالمين الإسلامي والغربي. ويهدف هذا التحليل المقارن إلى الكشف عن الجوانب التي قد يكتنفها الغموض، من خلال محاولة الوصول إلى فهم أعمق للموضوعات المتعلقة بمحل الدراسة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، يستعين البحث بآراء العديد من الفقهاء والعلماء الموجودة في مؤلفات علمية مكتوبة باللغة الإنجليزية والعربية لاستخلاص المبادئ التي يقوم عليها كل من النظام القانوني الإسلامي والنظام القانوني الغربي.

فالشريعة الإسلامية والقوانين الغربية، على الرغم من أنهما يشتركان في حماية بعض القواعد الأخلاقية المشتركة، إلا أن الدول الغربية تطبق هذه القيم والقواعد الأخلاقية في ظل الثقافة الغربية، وتطبقها الدول الإسلامية من خلال ثقافة تسود فيها أحكام الشريعة الإسلامية.[١٣] هذا الاختلاف في الثقافات هو السبب الأساسي لاختلاف تطبيق القيم والأخلاق داخل كل أيديولوجية: ففي حين ينتهج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نهجاً علمانياً، ويؤسس الحقوق على أساس النظرة الإنسانية فقط، نجد أن الشريعة الإسلامية تقوم على أهمية الدين الإسلامي. وبالرغم من أن أحكام الشريعة والقوانين الغربية تتفق على إمكانية تقييد الحقوق والحريات بناء على الأخلاق العامة للمجتمع، فإن هذه المقولة تقوم بالتأكيد على أن سبب وجود الاختلاف في تطبيق حقوق الإنسان في العالمين الغربي والإسلامي يعود إلى حقيقة وجود اختلاف في مفهوم الأخلاق العامة.[١٤] بمعنى آخر، إن الفروق الأساسية بين التشريعين الإسلامي والغربي ترجع في الأساس – إن لم يكن حصرياً – إلى اختلاف تعريفات الأخلاق العامة، وذلك لأن عملية تطبيق وتفسير حقوق الإنسان في الواقع العملي يتأثر بشكل كبير بمفهوم الأخلاق العامة السائدة في المجتمع.[١٥]

---

[١٢] عثمان أحمد عثمان، الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي والتراث الإنساني العالمي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص٦١-٦٦.

[١٣] سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة مقارنة في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٣٤-٤١.

[١٤] صلاح أحمد جودة، الحماية الدستورية والبرلمانية لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م، ص٧-١١.

[١٥] ساسي سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠١م، الطبعة الثالثة، ص١٩٥-١٩٧.

نتائج البحث

فـي سـياق تفسـيرات الحقـوق والحريـات فـي العـالم الغربـي، هنـاك عـدة آثـار ضـمنية لغيـاب الـدين الإسـلامي، من واقـع أنـه جانـب أساسـي للأخلاقيات العامة:

أولًا، بما أن الأخلاقيات العامة لا ترتكز على الدين، فإن الفرد له الأولوية.

ثانيًا، بحكم عدم وجود نظام ديني أو عقائدي يحدد العناصـر المحـددة للأخلاقيـات العامـة، فـإن معنـى الأخلاقيـات العامـة قـد يتغيـر بحسـب احتياجـات الأفراد.

وعلى النقيض من ذلك، فإن وجود الدين الإسلامي – من واقع أنه مصدر أساسي للأخلاقيات العامة – يؤثر في تحديد مضمون الحقوق والحريات في جانب مهم، هو أن الدين الإسلامي – وليس إرادة الأفراد – له الأولوية، ويجب على الأفراد إنكار ذواتهم وتعطيل مصالحهم الشخصية في سبيل تطبيق أحكام الشريعة الإسـلامية، إذ يمكـن للـدين فـرض قواعـد محـددة لا يمكن تغييرها أو تعديلها حتى مع مرور الزمن.

١. أهمية القيم والأخلاق العامة في المجتمع

من الجدير بالذكر أنه يحق لكل أمة تحديد مفهوم الأخلاق العامة الخاص بها، بناء على ثقافتها وأوضاعها التاريخية، مما يؤكد إمكانية اختلاف مفهوم الأخلاق العامة من دولة إلى أخرى، بمعنى أنه ليس هناك تعريف ملزم للأخلاقيات، أو إجماع على العناصر التي تشكل معناها، أو اتفاق بشأن كيفية اشتقاق ذلك التعريف.[١٦] لذلك، من غير الممكن أن تجد في القانون المحلي لمختلف الدول مفهوماً موحداً للأخلاق، ومن ثم يصبح لكل دولة، الحق في تحديد المحتوى الدقيق لمعنى الأخلاق العامة.[١٧] وهذا بدوره يؤكد أمرين مهمين: الأول، أن الأخلاق الاجتماعية قد تتغير حسب الوقت والمكان. والثاني، أهمية الدور المهم والسامي للدول المحلية في تحديد مفهوم الأخلاق العامة لشعبها.

والواقـع أن الـدين الإسـلامي عامـل مهـم فـي حيـاة المسـلم، ممـا يقتضـي الأخـذ بعـين الاعتبـار تـأثيره الظـاهر بوضـوح فـي الأخـلاق العامـة فـي الدولـة الإسـلامية. وفيمـا يتعلـق بالمسـلمين، فـإن الـدين الإسـلامي لا غنـى عنـه فـي سـلوك الحيـاة اليوميـة؛ ومن ثم فإن الدين يتعلق بكيفية تكوين المجتمعات الإسلامية لأخلاقياتهم العامة.[١٨] من الناحية الأخرى، فإن حقيقة أن الغرب كان قد نقل مصادر الحقوق والقوانين من الدين المسيحي إلى الإنسان، فإن ذلك يقتضي الأخذ في الاعتبار تداعيات هذا التغير. فإذا لـم يـتم الاحتكـام إلـى الـدين عنـد تطـوير تعريفـات الأخلاقيات والنظام؛ فإنه يجب أن يوجد مصدر آخر تستقي منه الحقوق والقوانين سلطتها، وإن تداعيات

[١٦] وليد محمد حمودة، القوانين الأساسية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م، ص٢٣٣–٢٤١.

[١٧] خالد العبيد، حقوق الإنسان في التنظيمات القانونية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والإعلانات والمواثيق الدولية، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ٢٠١٤م، ص٣١–٣٣.

[١٨] مرجع رقم (١)، ص١٦–١٩.

هذا النقل يتجلى في توضيح آلية وصول الغرب لتحديد مفهوم الأخلاقيات العامة.

إن الأخلاق العامة لا تهتم بالنظرة الأخلاقية الشخصية للأفراد، لأن تلك النظرة تختلف اختلافاً كبيراً من فرد لأخر، ولكن الأخلاق العامة تعكس النظرة الكلية لمجتمع ما فيما يخص وجهة نظره الأخلاقية الجماعية. ومن ثم فإن الأخلاق الفردية لا تؤثر إلا بقدر مساهمتها في الرؤية الأخلاقية العامة والتي يمكن مشاركتها مع معظم أو جميع الأفراد في مجتمع ما.

١,٢. القيم والأخلاق العامة في المجتمعات الغربية

ظلت المسيحية مسيطرة على تطور المجتمعات الغربية لحقب طويلة، ولم يكن الدين خلالها مجرد جزء من هيكل أكبر للأخلاقيات العامة؛ بل كان قانون الأرض: إذ كانت الكنيسة هي التي تنظم جميع جوانب حياة الأفراد. وقد بلغت قوة سلطة الكنيسة أنها كانت تحد من حرية التفكير لدى الفرد، بل واتخاذ القرارات الخاصة بطريقة العيش.[١٩]

وقد فرضت الكنيسة مبادئها وقيمها الخاصة على الأفراد وعلى المجتمع بشكل زاد من اعتمادهم على تعاليم الكنيسة. وعندما بدأت الكنيسة في فرض أيديولوجيتها الخاصة على الناس، بطريقة أدت إلى انتشار العنف والقمع، أصبح من العسير الاحتجاج على ذلك القمع بسبب تعاظم سلطة الكنيسة والدور الحيوي للدين في تشكيل الأخلاق العامة. كان الدين هو الحقيقة المطلقة، وكل ما عداه من آراء معارضة أو مناقضة، باطل.[٢٠] وقد ناهضت الكنيسة التفكير الناقد والاستقصاء العلمي في محاولة لمنع أية مطالبات مضادة بالسلطة الاجتماعية. وقد أثرت هذه السياسات الكنسية سلباً على حياة الأفراد، وأجهضت فرص التطور العلمي التي كان من شأنها أن تحسن حياة البشر.[٢١]

وقد بدأ عصر التنوير – بشكل ما – في أوروبا في شكل رد فعل ضد السلطة الاقتصادية والسياسية للكهنوت والتعصب، المرتبطة بالحروب الرهيبة ذات الأساس الديني في القرنين السادس والسابع عشر، وذلك من أجل تحرير الأفراد من سيطرة الكنيسة. حدث هذا، في الأساس، من خلال تقدم المعرفة العلمية بشكل تحدى السلطة الدينية. ومع الوقت، تقلصت مكانة الدين لدى الأفراد، بسبب ظهور العلم وكونه وسيلة توفر لهم الإجابات عن بعض أهم أسئلتهم، وتمكنهم من فهم منشأ العالم المادي وطبيعته.[٢٢] إن هذا التطور مهد الطريق لظهور الإلحاد، ولظهور أفراد يؤمنون بالدين إلا أنهم يرون وجوب الفصل بين الدين والقانون. لذلك يرى الكثير

---

١٩ **Robert Markus, *Christianity and the Secular* (University of Notre Dame Press, 2006) 15–18.**

٢٠ **Bertrand Russell, *Why I am Not a Christian* (Simon and Schuster, 1957) 23–24.**

٢١ محمد جمال عيسى، تاريخ القانون في الغرب، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص٢٢–٢٩.

٢٢ **Jose Casanova, 'Private and Public Religions' (1992) 59 (1) Social Research 17, 54–55.**

من علماء ومفكري الغرب أن عصر التنوير قد شهد إنشاء إطار عمل جديد للأفكار عن الإنسان والمجتمع والطبيعة، وهو إطار يتحدى المفاهيم القائمة المتجذرة في الرؤية التقليدية للعالم والتي هيمنت عليها المسيحية.[٢٣]

وقد لخص "جرايمي سميث" التطورات التي ظهرت في عصر التنوير في أربع نقاط:

١- صعود الرؤية الإنسانية، بما يشجع على اكتساب المعرفة والحكمة بطرق لا تتعلق بالسلطة الإلهية، كالتعلم من الآخرين، أو ربط الأمور بالعالم الطبيعي.

٢- ظهور النزعة القومية، وهي التي أعادت توجيه العواطف الموجهة سابقًا للكنيسة لتوجه إلى الأمم.

٣- الاختلافات اللاهوتية، وهي التي حدث من تأثير الدين، لأن كل كنيسة كانت لها تعاليمها الخاصة.[٢٤]

٤- الحروب الدينية، التي شجعت الناس على اتباع وسائل أقل عنفًا للسعي وراء المعرفة، مما أدى إلى تطور العلم والمنطق.[٢٥]

كان لهذه التطورات أثر كبير في مكانة الدين من واقع أنه مصدر للأخلاق العامة في المجتمعات الغربية، مما أدى لتغيير رؤيتهم عن الدين. ويفسر "سيد نصر" أهم تغير فيما يتعلق بتحديد مفهوم الحقوق والحريات لدى المجتمعات الغربية، من خلال جعل الإنسان مقياساً لكل شيء. وبناء عليه فقد انتقل الدين من ضرورة إلى خيار، حسب المنطق العقلاني للأفراد، ونتيجة لذلك، ظهرت العلمانية كوسيلة جديدة تحكم الحياة العامة في المجتمع.[٢٦]

إن مفهوم العلمانية العقلانية كأساس للأخلاق العامة لدولة ما يتفق مع التعاليم البروتستانتية الليبرالية. هذه الرؤية الليبرالية للدين تقبل شرعية الفصل بين الدولة والكنيسة. ويفسر بعض العلماء المسيحيين النصوص الدينية بطريقة تدعم العلمانية. لذلك، فإن البروتستانتية الليبرالية قد لا يكون لديها إشكالية مع دين لا يشكل جزءً أساسياً من الأخلاق العامة، إذ إن الدين يعد مسألة خاصة في الأساس، وعليه فإنه يمكن فصله عن القانون والسياسة.[٢٧] على سبيل المثال، يرى "تشارلز لارمور" أن مفهوم الفصل بين الكنيسة والدولة ليس متأصلًا فقط في التوجهات المسيحية، بل إنه يمثل "المنطق الداخلي للتوحيد

[٢٣] محمد مصباح عيسى، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار الآفاق الجديدة، ٢٠٠١م، ص٥١-٥٣.

[٢٤] بيبا نوريس ورونالد انغلهارت، مقدس وعلماني: الدين والسياسات في العالم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٩م، ص٣٣-٤١.

[٢٥] Graeme Smith, *A Short History of Secularism* (I.B. Tauris, 2008) 22-24.

[٢٦] Seyyed Nasr, *The Heart of Islam: Enduring Values for Humanity* (Harper One, 2002) 310.

[٢٧] رفيق عبد السلام، السياسة والدين في الغرب الحديث، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٧م، ص٤٤-٥٢.

لدى المسيحيين واليهود."[٢٨] وفي هذا الإطار، وبالرغم من أن "صمويل هنجتون" يرى أن المسيحية الغربية هي العنصر التاريخي الأهم في خصائص الحضارة الغربية، إلا أنه في الوقت نفسه يؤكد على أن "الرب وقيصر، الدولة والكنيسة، السلطة الروحية والدنيوية، كانت ثنائيات سائدة في الثقافة الغربية."[٢٩]

١,١,٢. المذهب الفردي في المجتمعات الغربية

إن أهمية الأفراد، والخوف المتزايد من الدين أدى كل منهما إلى موقف أكثر عدائية ضد الدين في الغرب. يرى "جوليان ريفرز" أن هذا العداء سبب نوعًا من "الانزلاق من القيد المؤسسي إلى الرفض العقلاني للدين بطريقة ظهرت كأنها محاولة لتحويل الدين إلى مجرد هواية أخرى لها نفس القيمة الأخلاقية لجمع الطوابع أو رصد القطارات."[٣٠] ويتفق معه "هوزيه كازانوفا" الذي يؤكد أن الدين لم يفقد سلطته العامة فحسب، بل فقد أيضًا تقديسه لدى العامة. ويشرح ذلك بالقول:

"هذا التخصيص تمادى فعلياً حتى أصبح من "عدم الاحترام" و" قلة الذوق" أن تظهر تدينك على الملأ. كما تعد الاعترافات الدينية امتهانًا لخصوصية المرء، وتعدياً كذلك على حق الآخرين في الخصوصية."[٣١]

إن الفصل بين الدين والدولة، وخصخصة الدين، أثرا في معنى الأخلاق العامة في نقطة أساسية: لم يعد من الضروري توقير الدين في العالم الغربي. بمعنى آخر، أدى الإحلال التدريجي لاعتبارات الأداء الموضوعي والخبرة العملية محل تأثير الغيبيات والاعتبارات الأخلاقية لمجالات واسعة من الحياة العامة إلى تحول تمركز الأخلاق العامة من الدين إلى الفرد.[٣٢] وعليه، حلت المؤسسات العلمانية محل الدين، وأصبح الفرد هو أهم عنصر في إنشاء معنى الأخلاق العامة. وكما يؤكد "نيفل كوكس"، فإن "الدين نفسه شيء لم يعد ذا أهمية كبرى للمجتمعات الغربية، بينما تعد حماية حرية الفرد الآن في مواجهة عدم التسامح الديني الواضح هي الأهم."[٣٣] نتيجة لذلك، ينبغي للأخلاق العامة أن تستجيب لاحتياجات المجتمع من أجل إنتاج مبادئ وقيم معينة تحمي رفاهية الفرد.

ويمكن اعتبار رفاهية الفرد نقطة انطلاق يخرج ويترسخ منها معنى الأخلاق العامة في المجتمع الغربي. ترى "رودا هوارد" أن الأسلوب المتمحور

---

[٢٨] Charles Larmore, 'Beyond Religion and Enlightenment' (1993) 3 San Diego Law Review 799, 800–801.

[٢٩] Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of the Modern World (Simon and Schuster, 1996) 70–71.

[٣٠] Julian Rivers, 'The Secularization of the British Constitution' (2012) 14 Ecclesiastical Law Journal 371, 398.

[٣١] مرجع رقم (٢٦)، ص٣٤.

[٣٢] خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١١م، ص٨–١٤.

[٣٣] Neville Cox 'Blasphemy, Holocaust Denial, and the Control of Profoundly Unacceptable Speech' (2014) 62 (3) The American Journal of Comparative Law 739, 757.

حول الفرد يؤدي إلى موقف "يتلاشى فيه الالتزام بالجماعة ورب الجماعة: ويقوى التزام المرء بنفسه وأسرته القريبة."[٣٤] وعليه، يكتسب الأفراد سلطة تحديد أساس الأخلاقيات العامة، ليس فقط بتوجيه الأخلاقيات العامة حسب فهمهم الشخصي لها، بل أيضا بتغيير معنى الأخلاق العامة بحسب تغير الوقت والمكان.

إن الأساس الذي يقوم عليه هذا المفهوم الفردي للأخلاق العامة هو أن الضمير مسألة فردية وليس مسألة كنسية أو مجتمعية. ويعني هذا أن وضع الأفراد داخل المجتمع يفوق من الناحية الأخلاقية قداسة التعاليم الإلهية للدين: التعبير عن الذات وإدراك الذات أصبحا الدين الخفي للحداثة.[٣٥] بسبب هذا التفضيل للفرد على الدين، اضمحل الدور الاجتماعي للدين. ونتيجة لذلك أصبح الدين نظاماً فرعياً كالنظم الأخرى العادية وفقد هيمنته الراسخة. وحسب تعبير "جيمس بيكفورد" فإن "الدين في المجتمعات الصناعية المتقدمة قد فقد أو هجر وظيفته السابقة التي تمثلت في إعطاء الإحساس بالقيم السامية والشرعية للنظام الاجتماعي بأكمله."[٣٦]

"أما جيمس كازانوفا" فيرى أن الغرب يعتبر (المنزل) المكان المناسب للدين في الحياة الاجتماعية، ويعرف المنزل بأنه "موطن الحب، والحميمية، والأهواء، والتعاطف، والعواطف، واللا عقلانية، والأخلاق والروحانيات والدين."[٣٧]

وبما أن الدين يستمد قوته من بناء مجتمع ديني يتشارك كل أعضائه في نظام أخلاقي معين، يرى "روي واليس" و"ستيف بروس" أن الانحدار الحاصل في المجتمعات الغربية في الرابطة بين الدين والمجتمع يؤدي بالضرورة إلى خصخصة الدين، إذ يقولان بأن الدين قد أصبح "تجربة فردية مخصصة، تنقل إلى هامش النظام الاجتماعي وتقاطعاته."[٣٨] وعليه، أصبح الدين مسألة تفضيل ونشاط ترفيهي، وليس مسألة ضرورة. وهذا يعني أن المرء يمكنه الاختيار بين الأديان المتاحة، ويحاول أن يبني نظامه الخاص للمعنى الأسمى. إذاً، فقد الدين شرعيته كأحد جوانب الأخلاق العامة في المجتمعات الغربية، لأنه أصبح واقعاً خاصاً يخضع للأهواء الشخصية.[٣٩]

---

[٣٤] Rhoda Howard, 'Dignity, Community, and Human Rights' in Abdullahi Ahmed An-Na'im (ed.) *Human Rights in Cross-Cultural Perspectives: a Quest for Consensus* (University of Pennsylvania, 1992) 92.

[٣٥] مرجع رقم (٢٧)، ص٧٥-٨٢.

[٣٦] James Beckford, *Social Theory and Religion* (Cambridge University Press, 2003) 45.

[٣٧] مرجع رقم (٢٦)، ص٣٣.

[٣٨] Roy Wallis and Steve Bruce 'Secularization: the Orthodox Model' in Steve Bruce. (ed.) *Religion and Modernization: Sociologists and Historians Debate the Secularization Thesis* (Clarendon Press, 1992) 13.

[٣٩] حسن حنفي وآخرون، حوار المشرق والمغرب: نصوص إضافية، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٩م، ص١٧-٢٢.

هذا الجزء من البحث يؤكد أن إقصاء الدين في العالم الغربي أدى في نهاية الأمر إلى تقديم العقلانية البشرية. وفي أغلب الدول الغربية، أصبح المحيط العام محجوزًا لكل ما يتم وصفه بأنه عقلاني وقابل للإثبات المادي، مما أدى إلى وضع أصبح الدين فيه قاصراً على المحيط الخاص، أو يسمح له بالوجود في العام، ولكن دون أي أثر في القانون أو الأخلاق العامة. وهذا يدل على أن الدين لا يستحق الحماية في المجتمع، ولا يمكن أن يشكل مبرراً للحماية. بل إن الفرد، من واقع أنه كائن بشري، يستحق أن تتم حمايته حتى على حساب الدين. وعليه تصبح حماية الأفراد أمراً أساسياً في الأخلاق العامة الغربية.

٢,٢. القيم والأخلاق العامة في المجتمعات الإسلامية

إن نقطة انطلاق الأخلاق الإسلامية هي وجود الله سبحانه وتعالى، فالله عز وجل هو الخالق وسيد الوجود، ويؤمن المسلمون بأن كل ما على الأرض يعود إليه جل جلاله في النهاية، ويؤمنون أن لله قوة غير محدودة تتضاءل أمامها قدرة البشر.[٤٠] عند تطبيق تلك المعتقدات على كيفية بناء المسلمين لأخلاقهم العامة، يصبح واضحاً أن الأغلبية العظمى من المسلمين لا يحتمل أن يعتقدوا بوجود أي شيء خارج إرادة الله سبحانه وتعالى.[٤١] ولأن المجتمعات الإسلامية تقبل وجود الله وتؤمن بأنه يحميها، فقد أصبح الإسلام جزءً لا يتجزأ من الأخلاق العامة للمسلمين، إذ يعامل الإسلام الأخلاقيات على أنها هبة من الله سبحانه وتعالى. هذا الربط الكامن بين الله والأخلاق يقوم على الإيمان بأن الله قد خلق كل البشر، وكذلك عاداتهم وثقافاتهم المختلفة. ولذلك، يجب على البشر أن يعتمدوا على الله عز وجل في تحديد أفضل طريق لكي يعيشوا حياة مثمرة أو أخلاقية، وينبغي أن تتحدد أخلاقية الأفعال حسب شرع الله.[٤٢]

وفي عرف المسلمين، نجد أن توقير الله عز وجل أساسي وحتمي في تحديد السلامة الأخلاقية للأفعال، وليست هناك بدائل لشرع الله. يشرح "سيد نصر" أن حياة المسلم تتضمن "التسليم لله في كل جوانب الحياة، واتباع الشرع الإلهي، والتعاليم الأخلاقية للإسلام بقدر المستطاع، والمجاهدة في الحياة حسب التعاليم الدينية بقدر قدرة المرء."[٤٣] ويؤكد "نصر" كذلك أنه بعد التسليم لله، ينبغي للمرء أن "يرضى بتوابع ذلك ويقبل ما جاء به القدر."[٤٤]

إن إيمان المجتمعات الإسلامية بالدين الإسلامي يؤثر في تشكيل أخلاقياتها العامة بطريقتين: الأولى،

[٤٠] عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الإنسان، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م، ص٤-٧.

[٤١] إبراهيم موسى، "مسألة الحقوق الإسلامية" (٢٠٠١) ١٥ (٢) مجلة القانون والدين ١٨٥، ١٩٣-١٩٤.

[٤٢] مرجع رقم (١٩)، ص٣٤-٤٣.

[٤٣] مرجع رقم (٢٩)، ص٧-٨.

[٤٤] مرجع رقم (٢٦)، ص٣٢-٣٧.

أن الأخلاق العامة يمكن أن تقوم على الأحكام الشرعية فقط، وليس على اختيار البشر.[٤٥] وعليه، فإن معنى الأخلاق العامة يقتصر على المسموح به في الدين الإسلامي ولا يمكن توسيعه لأبعد من هذه المفاهيم الإسلامية.[٤٦] والثانية، أن الأخلاق العامة ثابتة ولا تتغير تقريباً. فالمرء، حتى لو لم يتمكن من استيعاب الحكمة من وراء بعض القواعد الشرعية، فإنه ما يزال مأموراً بالإذعان لتلك القواعد، لأنها جاءت من عند الله سبحانه وتعالى.[٤٧]

لذلك، يمثل الدين عنصراً أساسياً في الأخلاق العامة الإسلامية، إذ إن الدول والمجتمعات الإسلامية تقوم على وجوده وقوته العليا عز وجل. ولأن التشريع الإسلامي يعتبر مقدساً، فإن أعظم الفضائل الأخلاقية وكل الخير يكمنان في اتباع قواعد الشريعة الإسلامية. وبما أن التشريع الإسلامي كامل وغير قابل للتغيير، فإن القاعدة الأخلاقية الخاصة بتوقير الله تعالى أمر أخلاقي وعقلاني بالكامل.[٤٨] إن ذلك يعني أن السلامة الأخلاقية للأفعال تقاس على التعاليم الإسلامية، بمعنى أن أي شيء لا يتوافق مع التشريع الإسلامي لابد أن يكون فاسداً، لأن قواعد الدين الإسلامي تريد الخير دوماً للبشر، ولا تريد الشر، وهذا يؤكد على الأهمية الكبرى للأخلاق العامة في تحديد الشرعية والسلامة الأخلاقية للحقوق والحريات.[٤٩]

إن القول بأن أي تعريف للأخلاق العامة مسموح به – طالما كان يشير للدين الإسلامي في نهاية الأمر– وهذا جلي في حقيقة كون الكثير من المسلمين يعتبرون دينهم مصدراً للهوية وطريقة للحياة. لذلك، أن تكون مسلمًا هو أمر يندرج تحت ما سماه "جويل فاينبرج" (الهوية) أو (ذاتية التعريف)، وهو مفهوم قياسي يتناول أفكاراً معينة باعتبارها أساسية لفهم المرء لذاته، ولأصحاب المكانة الأهم في الصورة الذاتية للمرء أو تعريفه لذاته.[٥٠]

هذه العقلية الدينية لها العديد من الآثار، أهمها أنها تعمل على ظهور ثقافة يقاس فيها كل شيء بمبادئ وأخلاقيات وأحكام الدين الإسلامي، حتى القوانين والحقوق والحريات. إن الأخلاق العامة الإسلامية تقوم على مبادئ الدين الإسلامي، الذي لا يمكن التشكيك فيها دون تقويض أحكام الشريعة الإسلامية.[٥١] ويكفي هنا أن نؤكد على أن الأخلاق العامة الإسلامية تركز، في الأساس، على تمكين أسس الدين الإسلامي واستقامة المجتمع، وعليه فإن

---

[٤٥] إبراهيم عبد الله المرزوقي، حقوق الإنسان في الإسلام، المجمع الثقافي، ١٩٩٧م، ص١٢٣-١٣٤.

[٤٦] محمد عنجريني، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون: نصاً ومقارنة وتطبيقاً، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص١٢-١٦.

[٤٧] مرجع رقم (١٠)، ص١٧-١٨.

[٤٨] محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، المؤسسة الوطنية للكتاب، ٢٠٠١م، ص١٧٣-١٧٧.

[٤٩] جابر عبد العزيز، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة بين العهود والمواثيق في الطرح الإسلامي والطرح الغربي، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢م، ص٣٧-٤١.

[٥٠] مرجع رقم (٢)، ص٨٥-٨٧.

[٥١] شمس الدين كيلاني، مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م، ص١٣-١٦.

التركيز على مذهب الفردية المطلقة دون اعتبار لأهمية الدين والمجتمع أمر غير أخلاقي بطبيعته.[٥٢]

١,٢,٢. الدين الإسلامي أساساً للقيم والأخلاق العامة في المجتمعات الإسلامية

إن معظم مواطني الدول الإسلامية يعرفون أنفسهم من خلال دينهم، بكونهم ينتمون إلى دول إسلامية. هذه الحقيقة تدل على أن الدين الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تشكيل مفاهيمهم الأخلاقية العامة. وهذا يظهر بوضوح عند ملاحظة كيف أن العديد من المنظمات الإسلامية الدولية، مثل منظمة التعاون الإسلامي، تهدف "إلى السعي الحثيث لإحياء الدور الريادي للإسلام في العالم."[٥٣] وهذا يعني أن مواطني مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (٥٧ دولة) يعرفون أنفسهم بالإشارة إلى الإسلام، ويؤكدون على ارتباطهم به وأهميته. إذاً مدى إمكانية سماح الدولة للدين بأن يصبح المكون الرئيسي في الأخلاق العامة للمجتمع يتعلق بنظرة كثير من المسلمين للإسلام. إن حقيقة أن الله عز وجل هو أساس العقيدة الإسلامية تؤدي إلى إدراك كثير من المسلمين أن طاعة الله عز وجل أهم من رضا الإنسان الفرد عند تحديد مضمون وتعريف الأخلاق العامة للدولة.[٥٤]

وعليه؛ فإنه عند تحديد مفهوم الأخلاق العامة في المجتمعات الإسلامية؛ فإن التشريع الإسلامي يجب أن يكون حجر الأساس في تقرير شرعيتها، واستناداً إلى حقيقة أن الإسلام مبني على قواعد وأحكام كاملة ومثالية لا يمكن تغييرها؛ فإنه يصبح من الطبيعي القول بأن الإسلام هو ركيزة وأساس الرؤية الأخلاقية للدولة الإسلامية.[٥٥]

هذه الرؤية الإسلامية للأخلاق العامة في المجتمعات الإسلامية تستند إلى ثلاثة عناصر مهمة:

١- إن الأفراد معرضون للوقوع في الخطأ، ومعارفهم تظل دائمًا محدودة، في حين أن تعاليم الدين الإسلامي كاملة ومثالية وغير قابلة للتغيير.

٢- إن الرؤية الجماعية أكثر صوابًا من الرؤية الفردية.

٣- إن الواجب الأخلاقي، المتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يعتبر من أهم الواجبات التي تحافظ على المجتمع.[٥٦]

فإذا ما تم تجميع تلك العناصر الثلاثة، فإنه يمكننا القول: إن المجتمع الإسلامي يميل إلى تقديم الإسلام من حقيقة أنه كيان منهجي شامل، لأن المسلمين يعتبرون دينهم هوية واعية بذاتها.[٥٧] فمثلا، فإن المملكة العربية السعودية؛ التي تعتبر الشريعة الإسلامية والقوانين المستمدة منها من مقومات المجتمع؛ تنص المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم فيها على ما يلي:

"المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى

[٥٢] مرجع (٤٧)، ص١٩-٢٠.

[٥٣] منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق المنظمة، ٢٠٠٨م، الديباجة.

[٥٤] مرجع رقم (٧)، ص٢٢-٢٣.

[٥٥] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دار ابن كثير، ٢٠٠٥م، ص٢٢-٢٥.

[٥٦] مرجع (٤٠)، ص٣٣-٣٤.

[٥٧] مرجع رقم (١)، ص٨٢-٨٦.

وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض."[٥٨]

فالمادة تشير بوضوح إلى المصدرين الرئيسيين في الشريعة الإسلامية دستوراً للبلاد، مما يؤكد على وجوب أن تكون جميع القوانين، وأنواع الحقوق والحريات مطابقة للشريعة الإسلامية وأحكامها؛ وأن أي مخالفة للشريعة الإسلامية لا يمكن قبولها.[٥٩]

يتضح الآن أنه من الصعوبة بمكان تبني المجتمعات الإسلامية أخلاقاً عامة علمانية مماثلة للمجتمعات الغربية، وذلك لسببين: الأول هو أنه، عند النظر إلى تاريخ المسيحية في الحضارة الغربية، نجد أن الدين المسيحي تم استخدامه في الغالب وسيلة للاستيلاء على السلطة، من خلال قمع حقوق وحريات الأفراد.[٦٠] وذلك بالإضافة إلى انتشار مفهوم التنوير السابق شرحه، الذي حول التركيز من التفكير الديني والروحي إلى التفكير المادي والعلمي البحت؛ مما أدى بكثير من الغربيين إلى فصل الدين عن سياسات الدولة. بيد أن التاريخ الإسلامي لم يتسم بخطاب سلبي تجاه استغلال الأديان واستخدامها لقمع الأفراد. فقد كانت التعاليم الإسلامية وما زالت مهتمة بالحفاظ على الحرية في مواجهة أي استبداد قانوني أو سياسي.[٦١]

والسبب الثاني لرفض المجتمعات الإسلامية لفكرة الأخلاق العامة العلمانية؛ هو أنه فيما يتعلق بالمسلمين؛ فإن الدين الإسلامي يشكل عاملاً أساسياً في كيفية تشكيل الأفراد والمجتمع لهوياتهم وقيمهم. فمن الصعوبة بمكان أن تطلب من المسلمين الذين يؤمنون بضرورة تأسيس المجتمع على القيم الإسلامية، أن يفصلوا الدين عن الدولة، وذلك لأن الإسلام هو نظام شامل من المعتقدات والممارسات يرتبط بالحياة الخاصة والعامة؛ وبالأفراد والمجتمع؛ وبالحياة الدنيوية والروحية.[٦٢]

وهنا يجب التأكيد على أن الاهتمام بالدين الإسلامي في الأخلاق العامة الإسلامية لا يعني عدم حماية الفرد؛ ولكنه، بالأحرى، يدل على تصور الفرد لذاته وتفسير بيئته من خلال منظور الشريعة الإسلامية.[٦٣]

إن الهدف الرئيسي من بناء مفهوم الأخلاق العامة على أساس الشريعة الإسلامية هو فرض المبادئ الأساسية للأخلاق وهي: الكرامة الإنسانية، والاستقلال الذاتي، والمساواة بين الأفراد.

فيما يتعلق بالمؤمنين؛ فإن تبني مظاهر دينية للأخلاق العامة يؤثر في كل فرد بشكل كبير، لأنه حالما يصبح الدين جزءاً أساسياً من الأخلاق العامة

---

[٥٨] النظام الأساسي للحكم، صدر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ، المادة (١).

[٥٩] محمد حسن القحطاني، النظام الدستوري للمملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة السادسة، ٢٠١٧م، ص١٣٦-١٣٧.

[٦٠] عز الدين عناية، الدين في الغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧م، ص٢٦-٣٠.

[٦١] عبد الله بن بيه، حوار عن بعد حقوق الإنسان في الإسلام، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧م، ص٢١-٢٣.

[٦٢] مرجع رقم (٤٥)، ص١٠١-١٠٦.

[٦٣] مرجع رقم (٤٨)، ص٩٥-٩٩.

في المجتمع؛ يصبح من الصعب على أعضاء هذا المجتمع أن ينظروا إلى الدين على أنه مجرد اعتقاد؛ فالدين يصيح لديهم مصدراً من مصادر الهوية ومنظوراً يفهم الأفراد العالم من خلاله.[٦٤]

لذا فبالرغم من أن كلاً من المجتمعات الإسلامية، وكذلك الغربية، تسعى جميعها إلى حماية المبادئ الأخلاقية الرئيسية نفسها؛ بيد أن الأخلاق العامة في المجتمعات الإسلامية تفسر تلك القيم الأساسية في ضوء ثقافة تسودها تعاليم الدين الإسلامي بدلًا من ثقافة تكون فيها الأولوية موجهة لرغبات الأفراد وضرورة تحقيق استقلاليتهم، حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة المجتمع.[٦٥]

الخاتمة

نظراً لأن الأحكام الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغيير، فإن الأخلاق العامة الإسلامية تصبح أقل عرضة للتغيير عند مقارنتها بالأخلاق العامة الغربية العلمانية التي ترتكز على رغبات الأفراد التي تتغير بتغير الظروف والأحوال.[٦٦] ففي المجتمعات الغربية، يعتمد التقويم الأخلاقي للحقوق والحريات على علاقتها بالفرد، بمعنى أنه كلما كان الحق أو الحرية تمنح الفرد استقلالية وتأكيداً على ذاته، زادت أهمية ذلك الحق أو الحرية. وعلى النقيض من ذلك، نجد في المجتمعات الإسلامية أن السلامة الأخلاقية لتحديد مضمون أي حق أو حرية يقاس بتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ كلما أنكر الحق المصالح الخاصة للأفراد من أجل تدعيم شرع الله، زاد قبول ذلك الحق باعتباره أخلاقياً.[٦٧]

غير أن التطبيقات المختلفة للحقوق والحريات بين العالم الإسلامي والغربي لا تناقض المساحة الكبيرة المشتركة بين حقوق الإنسان الدولية والشريعة الإسلامية. ففي الحقيقة، إن كلتا الأيديولوجيتين تدعم أبرز القواعد الأخلاقية، مثل كرامة الإنسان والمساواة. لكن الاختلاف يظهر عند تطبيق وتحديد مضمون هذه القواعد الأخلاقية في أرض الواقع.[٦٨] وكما يكشف هذا البحث، فإن التطبيقات المختلفة للحقوق والحريات تنبع من المفاهيم المختلفة لمعنى الأخلاق العامة للمجتمع، والتي تؤدي بالضرورة إلى معان وتفسيرات مختلفة لهذه الحقوق والحريات والقوانين. فالمجتمعات الغربية تحرص على حقوق الفرد وحريته، وأن تكونا من أهم مكونات أخلاقها العامة، بينما نجد أن المجتمعات الإسلامية ترى أن الدين الإسلامي هو أساس الأخلاقيات العامة.

لذلك كله، يمكن استنتاج السبب الرئيسي الذي يؤدي بمعظم المجتمعات الغربية إلى قبول بعض الحقوق والحريات التي قد تنافي الفطرة البشرية السليمة، مثل حرية الاعتراف بالشذوذ الجنسي والزواج المثلي،

---

[٦٤] مرجع (٥٤)، ص٦٧-٧٢.

[٦٥] محمد صديق الزين علي، نحو نظام عالمي من القرآن الكريم، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤م، ص١٢-١٦.

[٦٦] فوزية عبد الستار، الأخلاق في الإسلام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص٦٢-٦٨.

[٦٧] وائل علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٠-٣٤.

[٦٨] محمد شريف بسيوني، حقوق الإنسان، المجلد الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٤٧-٥٢.

وحق المرأة في التخلي عن لباسها الشرعي. ففي كل تلك الأمور التي يراها المسلمون سلبية ويراها غيرهم أنها لا غبار عليها، نخلص إلى أن مرد ذلك كله والسبب الرئيسي في ذلك هو حقيقة أن هذه الحقوق والحريات يتم تحديدها في ظل مفهوم أخلاقي قائم على مذهب الفردية المطلقة. وفي المقابل، نجد أن السبب الذي يؤدي بمعظم المجتمعات الإسلامية إلى رفض مثل هذه الحقوق والحريات، هو حقيقة مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تكفل تحقيق مقاصد الشريعة العامة المتمثلة في حفظ آدمية الإنسان، وسلامة عقله، ودينه، وماله، وعرضه، ونسله، بطريقة لا تنقص من كرامته وإنسانيته.[٦٩]

[٦٩] أبو بكر علي محمد أمين، العدالة: مفهومها ومنطلقاتها، دراسة في ضوء الفكر القانوني والسياسي الغربي الإسلامي، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص١٠٣-١٠٩.

The Effect of Differing Concepts of Values and Public Morals in Determining the Types of Laws and Rights: A Comparative Study between Western and Islamic Countries

Dr. Ahmed Salahaldeen Balto

Assistant Professor in Public Law Department
Faculty of Law
King Abdulaziz University

Abstract. this study reveals the different moral values in Islamic and Western countries, by examining some of the fundamentals agreed upon by the majority of Islamic countries on the one hand, and the fundamentals of most Western countries on the other hand. The aim is attempting at finding the reason behind the different laws and rights granted in Islamic and Western countries. The study of the general moral and value system of Islamic and Western society includes the study of all economic, cultural, social and religious factors that affect each society, meaning that the sum of these factors establishes a general moral system, through which laws and rights are applied and interpreted in practice.

While the general values and morals in most western countries are based on everything that serves the interest and independence of the human person himself, the public moral system in most Islamic countries is based on the provisions and principles of the Islamic religion. On the one hand, this study analyzes some of the historical contexts of Western countries that have significantly contributed to shifting the focus of the moral system from Christianity to humanity, secularism, and pure rationality. On the other hand, the study emphasizes the important position of the Islamic religion as the primary source of the moral system for most Islamic countries, to the extent that breaching the teachings of the Islamic religion necessarily leads to a breach of the stability of society within Islamic countries.

Therefore, this study concludes that the main reason for the difference in laws and rights between Islamic and Western countries is due to the differing values and moral systems of each of them, which greatly affect the nature and content of these laws and rights. While the Islamic moral system grants freedoms that are compatible with the teachings and principles of Islamic law and Muslim society, the Western moral system recognizes any kind of freedoms simply because it increases individual freedom and independence, even if it is at the expense of religion or society.